

## السمات والمهارات الشخصية ودورها في إدارة السياسة الخارجية "الرئيس الروسي بوتين" نموذجًا عبير فاروق عبدالعزیز

### الملخص:

شهدت السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، متغيرات مهمة مثل عودة روسيا الاتحادية بقوة إلى لعب دور فعال في الشؤون العالمية، والتأكيد على أهمية الأمن القومي في الخطاب السياسي الخارجي الروسي، والبدء بوضع الاستراتيجيات السياسية والعسكرية لمواجهة التهديدات الخارجية المحتملة، وبنفس الوقت يمكن الإشارة إلى جهود الرئيس بوتين في مجال الإصلاح الاقتصادي وبناء أسس قوية للمجتمع.

وتعد إشكالية الهوية من أبرز المعضلات التي تنتاب النخب الروسية بشأن توجهات السياسة الخارجية لبلادهم. لقد أظهر تاريخ روسيا وخصوصًا منذ تولي بطرس الأكبر، مسارين أساسيين حکما التوجهات الخارجية للبلاد، الأول اتجاه تأسس على فكرة أن روسيا هي أمة أوروبية وأن انتمائها متجذر في القارة الأوروبية، في حين نادى التوجه الثاني، بأن روسيا هي بلد أوراسي، وأن الشرق الآسيوي هو من ينبغي أن تكون له الأولوية على ما سواه في السلوك السياسي الخارجي.

وفي ظل التجاذب بين هذين المسارين ظهر متغير آخر قدم نفسه بصورة التوجه السلافي، وحيث أن السلاف يشكلون أغلبية سكان روسيا، لذا وحسب أنصار هذا التوجه الجديد، فإنه ينبغي على روسيا، البلد الكبير، أن تتواصل مع العنصر السلافي المنتشر في بقاع جغرافية خارج الأراضي الروسية، وبما أن غالبية هذا العنصر يقطن في القارة الأوروبية، لذا كان التفوق في أغلب الأحيان للمسار الأوروبي على غيره في مجال السياسة الروسية.

## **Abstract:**

During the reign of President Vladimir Putin (2000-2008), Russian foreign policy witnessed important variables such as the strong return of the Russian Federation to playing an active role in world affairs, emphasizing the importance of national security in the Russian foreign policy discourse, and initiating the development of political and military strategies to face external threats. Potential, at the same time can be noted the efforts of President Putin in the field of economic reform and building strong foundations for society.

The problem of identity is one of the most prominent dilemmas of the Russian elites on the foreign policy orientations of their country. The history of Russia, especially since Peter the Great, has shown two major paths that have governed the country's foreign orientations. The first is a trend founded on the idea that Russia is a European nation and that its affiliation is rooted in the European continent. Who should take precedence over other foreign political behavior.

With these two tracks being drawn, another variant has emerged as a Slavic orientation, since the Slavs constitute the majority of Russia's population, so according to proponents of this new orientation, Russia, the big country, should communicate with the Slavic element scattered in geographical areas outside Russian territory. Since the majority of this element resides in the European continent, so the superiority of the European track was often superior to that of others in Russian politics.

## المقدمة:

وعرفت السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين تطورا كبيرا، من سياسة خارجية خاضعة وتابعة للغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) في عهد الرئيس يلتسين إلى سياسة خارجية مستقلة تماما، وكل قراراتها نابعة من الذات الروسية، وهو ما نتج عنه عودة روسيا إلى مصاف القوى الكبرى على الساحة الدولية. وفي هذه الدراسة سوف يتم التحري والتحقق من الدور الذي لعبه الرئيس بوتين في رسم وتحديد معالم السياسة الخارجية الروسية لتصبح على ما هي عليه اليوم.

وبما أن السياسة الخارجية ما هي إلا فرع من فروع العلاقات الدولية، فإن السلوكيات والقرارات الخارجية ألي دولة ما هي إنعكاس الأشخاص الممثلين لها، وبالتالي فمن أجل فهم وتفسير السلوك الخارجي لأي دولة، وحتى التنبؤ به، يجب دراسة وفهم هؤلاء الأشخاص. ومن هنا جاءت اهتمامات علم النفس بدراسة وتحليل شخصيات صناعة القرار للدول لما لها – هذه الشخصيات – من تأثير على السلوكيات الخارجية للدول، فتصبح دراسة وفهم السلوك الخارجي لدولة ما مرهون بمدى فهم عقائد وإدراكات صناع القرار فيها<sup>(١)</sup>.

## الهدف من البحث:

تتفرع دراسة السياسة الخارجية الروسية من دراسة أعم، وهي دراسة السياسة الخارجية للدول الكبرى، والتركيز على دور المحددات النفسية لصانع القرار في صنع السياسة الخارجية لطالما كان من نصيب السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن تناول هذه الخيرة – المتغيرات النفسية – لصانع قرار في دولة كبرى كروسيا، مما يؤدي إلي تفسير مطلقه الحكم على أن تأثير هذه المتغيرات هو حكر على السياسات الخارجية للدول النامية.

ونظرا للاهتمام الكبير الذي أصبح يوجه لمستوى التحليل الفردي في تحليل العلاقات الدولية عموما وفي تحليل السياسة الخارجية على وجه الخصوص، تم إختيار موضوع الدراسة هذا لتبان أهمية هذا العامل ومدى فاعليته في تفسير السلوكيات الخارجية للدول

وذلك من خلال تسليط الضوء بالدراسة والتحليل على شخصية الرئيس الروسي بوتين ومدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الروسية.

### منهجية البحث:

أ- **المنهج التاريخي:** الذي يساعد على نقل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث كالأزمات مثال والتي يمكن من خلالها فهم تأثير البيئة النفسية على قرارات صانع القرار وتوجهاته والبدائل التي يفاضل بينها في تنفيذ السياسة الخارجية بأسلوب تحليلي.

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي تكمن أهميته في تحديد الظواهر السياسية التي تشكل موضوع هذه الدراسة والمتعلقة بصناع القرار في السياسة الخارجية الروسية وهو ما يراد جمع المعلومات الدقيقة حوله للوصول إلى فهم صحيح لسلوكياتهم وإنعكاساتها على مخرجات السياسة الخارجية لبلدانهم بغية صياغة عدد من النتائج والتعميمات.

كما استخدمت الباحثة الأسلوب التحليلي والاستنتاج المنطقي من خلال تحليل البيانات محل الدراسة عن المتغيرات الاقتصادية في روسيا قبل وبعد حكم بوتين، بهدف بيان مدي تأثير شخصية بوتين علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في روسيا.

ج- **المنهج المقارن:** الذي نستطيع من خلاله المقارنة بين فترات حكم مختلفة لرؤساء تولوا صناعة السياسة الخارجية الروسية ومدى تأثير هامش البيئة النفسية على مفاضلتهم في إختيار البدائل المناسبة وكذلك مدي اتساع هذا الهامش عند التعامل مع مخرجات النسق الدولي في ظروف مختلفة.

د- **منهج دراسة الحالة:** باعتبار أن الدراسة هدفها التوصل إلى نتيجة تفيد إما إثبات أو نفي أهمية العامل الشخصي الممثل في القائد السياسي في رسم السياسة الخارجية لدولته، هذا التحري لن يكون إلا من خلال توظيف حالة قائد سياسي محدد وإخضاع شخصيته للدراسة، حيث وقع إختيار هذه الدراسة عن حالة الرئيس الروسي بوتين.

وتم إتباع القواعد المنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي، حيث تم في الإطار النظري للبحث الربط بين المتغير التابع والمتمثل في مكانة روسيا السياسية

والاقتصادية والعسكرية وبين المتغير المستقل والمتمثل في السمات الشخصية والمحددات النفسية للرئيس بوتين، وعليه فإن الإطار النظري للدراسة يتناول رؤى النظريات الكبرى المتمثلة في النظرية الواقعية، والنظرية البنائية، أما بالنسبة للمقتربات النظرية الجزئية فقد تناولت الدراسة النماذج النظرية لكل من جراهام أليسون، وسنايدر، وجيمس روزنو.

### أهمية البحث:

عندما جاء الرئيس بوتين إلى السلطة في يناير ٢٠٠٠م، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي يونيو ٢٠٠٠م قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين".

وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن "الأهداف الداخلية تلغى أهداف السياسة الخارجية الروسية".

أ- معرفة مجال تأثير العامل النفسي كمحدد في السياسة الخارجية.  
ب- معرفة هامش حرية هذا المحدد ومدى تعارضه وتوافقه مع مؤسسات صنع القرار.  
ج- معرفة تأثير العامل النفسي لشخصية بوتين على توجهات السياسة الخارجية الروسية.

د- فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورات العربية في ضوء المصلحة الوطنية. فعلى مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذري التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاما، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية من القيود الأيديولوجية، بلو السياسية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح لاسيما الاقتصادية.

### بوتين والسياسة الخارجية الروسية:

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، طغى الاتجاه الغربي بعامته، والأوروبي بخاصة، على الأداء السياسي الروسي حتى عام ١٩٩٤، ولكن إعتبارا من منتصف

عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى نهايته، شهد الاتجاه الغربي تراجعاً لصالح التوجه الأوراسي بسبب المخاوف الغربية - الأوروبية المتأصلة تاريخياً تجاه السلوك الروسي، فضلاً عن شكوك الروس بالمقابل من الأداء الغربي تجاه بلادهم ما بعد الحرب الباردة، وفي تلك الأثناء رأى الرئيس يلتسين (١٩٩١ - ٢٠٠٠) أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، يكون بالتحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة (سريعاً)، أي العلاج بالصدمة، عكس آلية العلاج التدريجي<sup>(٢)</sup>.

وواجهت روسيا مشاكل ومصاعب داخلية كثيرة، واجهت مصاعب ومشاكل خارجية معقدة، بسبب الأوضاع الدولية المتوترة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً<sup>(٣)</sup> الأمر الذي أفرز مناخاً من إنعدام الثقة المتبادل بين الجانبين، مما ألقى بظلاله على رؤى وتصورات القائمين على صنع السياسة الخارجية الروسية، فإتجهت نحو المحيط الأوراسي في ظل أفكار تحدثت عن ضرورة مقارعة الغرب سياسياً وعسكرياً، بالاعتماد على الشرق، والإنغلاق على المحيط الأوروبي كضرورة في هذا الإطار.

واستمر هذا الأداء حتى نهاية القرن العشرين، لكن مجيء الرئيس فلاديمير بوتين **Valdimir Putin** للسلطة عام ٢٠٠٠ عبر عن متغير جديد في سياسة روسيا الخارجية.

واعتقد الرئيس الروسي أن الإنعزال عن أوروبا والغرب عموماً لا يخدم مصالح بلاده، فنهوض روسيا واستعادة هويتها كقوة عظمى، إنما يأتي من إعراف الغرب بذلك الأمر، لذا فقد آمن الرئيس بوتين بأن إنخراط روسيا بالمحيط الأوروبي سيقبل بالضرورة من حالة إنعدام الثقة المتبادل، فضلاً عن أن النظام الدولي الجديد الذي تأسس بعد الحرب الباردة يتطلب من روسيا أن تتكيف معه على الأقل لمدة زمنية وجيزة.

ولكن الرئيس الروسي كانت له رؤيته الخاصة حول كيفية الدخول بهذا النظام الدولي والانسجام معه والسياسات التي تصورها في هذا المجال:

الأول: يتحدث عن فكر النخبة السياسية التي حكمت روسيا بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٩، تجاه أولويات السياسة الخارجية آنذاك، أما الثاني فهو يؤشر لمرحلة جديدة

في سياسة روسيا الخارجية غطت فترة ولاية الرئيس بوتين الأولى (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، اختلفت عن سابقتها، وذلك بتفعيل القنوات الأوروبية في تواصل الروس خارجيا، في حين يسلط الثالث الضوء على تطور في سياسة بوتين أثناء فترة ولايته الثانية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) تمثلت في البدء بخطوات ملموسة عكست رغبات في التصدي للسياسات الغربية، واستئناف محاولات قديمة - جديدة للهيمنة خارجيا.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- أولويات السياسة الخارجية الروسية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٩.
- روسيا الاتحادية تحت حكم الرئيس بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨).
- مقومات جديدة للسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين.
- مراحل تطور السياسة الخارجية للرئيس بوتين.
- بوتين والانتقال من حالة الصراع إلى حالة من التنافس في عالم العلاقات الدولية.
- ١ - أولويات السياسة الخارجية الروسية بين عامي (١٩٩١-١٩٩٩):

مع نهاية العام ١٩٩١ ورثت إدارة الرئيس الروسي بوريس يلتسين نظام مؤسسات الدولة السوفييتية السابقة القائم على سيطرة السلطة المركزية، فباشر الزعيم الروسي بإزاحة السياسيين المواليين للشيوعية عن المؤسسات الرسمية للدولة الروسية الجديدة. وأراد الرئيس في العهد الجديد من تاريخ روسيا أن تكون السياسة الخارجية والأمن القومي بإشرافه، فأنشأ لهذا الغرض مجلس الأمن القومي في حزيران ١٩٩٢، والذي كانت مهمته تتلخص في تقديم التوصيات وإعداد المقترحات الخاصة بالمسائل الأمنية، ومن ثم كان لهذا المجلس دور كبير في صياغة السياسة الخارجية الروسية منذ العام ١٩٩٣<sup>(٤)</sup>.

وأبدت الطبقة السياسية الروسية في مجملها - مع وصول الرئيس يلتسين إلى السلطة مطلع التسعينيات من القرن العشرين - شغفا بكل ما هو (غربي)، وتصدر البحث عن توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية سلم الأولويات، وكانت التوقعات الرسمية تشير إلى أن روسيا الاتحادية ستتحول إلى بلد رأسمالي متحضر في غضون

خمسائة يوم وفقا للبرنامج الذي أعدته أولى الحكومات في عهد الرئيس يلتسين<sup>(٥)</sup>.

وكانت أبرز مهام السياسة الخارجية الروسية تنحصر بمحاولة استعادة المكانة الدولية التي كانت لدى الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة والعمل على إحداث بعض التغييرات بحيث تتفق مع وضع روسيا الاتحادية الجديد بما يمكنها من تحقيق أهدافها في عصر العولمة وحرية الأسواق.

وفي هذا الإطار جرى الإعلان بأن السياسة الخارجية الروسية سوف تتطلع إلى مشاركة متميزة مع العالم الغربي، ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني عام ١٩٩٢، قال يلتسين إن روسيا سوف تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا، وأن الغرب هو حليف روسيا الطبيعي، فيما دعا وزير الخارجية أندريه كوزيريف **Andrei Kozyrev** (١٩٩١ - ١٩٩٦) إلى إقامة علاقة تحالف بين روسيا والغرب<sup>(٦)</sup>، فأدت هذه السياسة إلى قبول الروس لخفض كبير في أسلحتهم النووية، والامتناع عن استخدام الفيتو، ومن ثم، فقد كانت كل المواقف الروسية تتجه إلى إقناع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أن الحرب الباردة قد انتهت وأن روسيا الاتحادية شريك يمكن الاعتماد عليه.

وغير أنه وبعد مضي ما يقرب من عامين (١٩٩٢ - ١٩٩٤) على تبني تلك السياسات لم يجد الروس (تعريفا غريبا) يمكن أن يليق ببلادهم وبمكانتها في عالم السياسة الدولية، فبدأ الحديث بشكل جدي في أوساط النخب السياسية الروسية عن هوية بلادهم القومية ووضعها في المجتمع الدولي<sup>(٧)</sup>.

ومع حلول العام ١٩٩٤، بدأت روسيا تبحث في تبني توجه جديد في سياستها الخارجية أطلق عليه لاحقا، التوجه الاوراسي، والذي اعتبر متغيرا مهما في السياسة الخارجية الروسية، ابتداء بشكل أفكار، ثم تجسد بشكل واقعي مع تعيين يفغيني بريماكوف **Yevgeny Primakov** وزيرا للخارجية عام ١٩٩٦، والذي يعد واحدا من الخبراء في السياسة الروسية في المنطقة الأوراسية، ومن الشخصيات ذات التوجهات المناهضة للسلوك الغربي<sup>(٨)</sup>.



ولم يكن التوجه الأوراسي في السياسة الخارجية الروسية وليد مرحلة النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، بل كان له امتداداته التاريخية، فقد تشكلت العناصر المتنوعة لهذا التوجه على أساس من أفكار سادت في السياسة الروسية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي تمحورت حول ضرورة الانفتاح على هذا النطاق الجغرافي الواسع، برغم وجود تناقضات كبيرة بين مكوناته السكانية.

إن وقوع روسيا في هذه المنطقة الجغرافية منحها تفردا في المكانة وأضفى عليها طابعا جغرافيا - سياسيا امتلك القدرة على التأثير في طبيعة وتوجهات هذا النطاق البري المتصل، فضلا عن أن الفوائد التي جنتها روسيا من موقعها المذكور حتم عليها أن تسعى لتكون قوة تتمتع بمكانة كبيرة في الشؤون الدولية<sup>(٩)</sup>.

ولقد شجعت- الاختلافات الكبيرة والتباين الواضح في القدرات الاقتصادية والبشرية للبلدان المكونة للنطاق الأوراسي- (الامبرياليين) - **Imperialist**، الروس، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، التفكير بالتدخل في شؤون هذه البلدان تمهيدا لعودتها مرة ثانية تحت الهيمنة، وبدا واضحا أن هناك تناغما كبيرا بين التوجهات الأوراسية في السياسة الخارجية الروسية، وبين طموحات الامبرياليين الروس الذين رفعوا أصواتهم بوجه الكرملين (في عهد يلتسين)، يضغطوا باتجاه التنافس على النفوذ مع الغربيين في النطاق الأوراسي في وقت كانوا يعملون وبشكل منظم باتجاه تشويه صورة الغرب - **Denigrating**، في داخل البلاد الروسية<sup>(١٠)</sup>.

وكانت روسيا الاتحادية تراهن على أن وضعها كدولة تتحكم بأمن الطاقة فضلا عن قدراتها النووية يضعها بمصاف الدول العظمى لكن، كان هناك بعدا اقتصاديا يلزمها لتقوية مكانتها لذا إتجهت - وبتأثير من الامبرياليين الروس - إلى محاولة بناء مثلث بزعامتها يضم الصين والهند من شأنه تكوين محور يمتلك التأثير في الشؤون الدولية<sup>(١١)</sup>.

وبيد أنه سرعان ما ساور الروس تردد في التعامل مع البلدين الآسيويين الذين مثلا خيارا بديلا عن الغرب، وهما الصين والهند، فمن ناحية الصين، لم يكن القادة الصينيون يرون أن هناك فائدة لهم لما يروج له الروس من تحالف روسي- صيني-

هندي بز عامة روسيا وهي بحالة من الضعف المفرط – **Excessively weak**، ذلك أن التصورات الصينية المستقبلية كانت تستند على أن زعامة القيادة في النصف الشرقي للكرة الأرضية ستنتقل بعيدا – **Shifting away**، عن متناول روسيا، لصالح الصين<sup>(١٢)</sup>.

ومن جانب آخر يعتقد الروس أنه بالإمكان استثمار علاقاتهم القوية مع الصينيين إذا ما نجحوا في ذلك، في التأثير على الأمريكيين، غير أن هناك سببا قويا يدفع موسكو للتقارب مع بكين يعود إلى القلق الروسي من تركيز كثافة بشرية صينية تحادد الأقاليم الروسية شرق جبال الأورال الغنية بالموارد الطبيعية لكنها تفتقر إلى كثافة سكانية يمكنها بالتالي موازنة حجم السكان الصينيين هناك حيث يجري وبشكل مستمر عبور صينيين إلى الأقاليم الروسية المجاورة لهم الأمر الذي يعتقد معه الروس أنه يهدد أمنهم القومي.

أما الهنود فإن لديهم تصوراتهم الخاصة بشأن العلاقات مع الروس وهم لا ينظرون إلى روسيا الاتحادية الحالية بنفس الدرجة التي كان عليها الاتحاد السوفييتي السابق، إذ يعتقدون أن روسيا الاتحادية الحالية هي التي خرجت منهكة من الحرب الباردة وأن بلادهم هي من يمكن أن تتقدم إلى درجة الشراكة مع القوى العظمى خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بينما تتراجع روسيا، فضلا عن ذلك فإن الهند ترى أن العلاقات مع روسيا الاتحادية لا ينبغي أن تكون على حساب علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تتشاطر فيه المخاوف مع الصين بشأن عودة النفوذ الروسي إلى منطقة جنوب آسيا<sup>(١٣)</sup>.

## ٢ - روسيا الاتحادية تحت حكم الرئيس بوتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨):

عندما تسلم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين<sup>(١٤)</sup> السلطة في روسيا الاتحادية مطلع العام ٢٠٠٠، كان هدفه جعل بلاده شريكا مهما في التوازنات الدولية، ومنذ شباط عام ٢٠٠٠، استأنفت العلاقات مع حلف شمال الأطلسي إثر زيارة الأمين العام للحلف آنذاك اللورد روبرتسون (**Lord Robertson**، ١٩٩٠ - ٢٠٠٤) لموسكو، وبدأت عملية تقارب بين الطرفين سهلا تليين المواقف من جانب الكرملين تجاه توسيع

مناطق الحلف، (إنضمام دول البلطيق إستونيا وليتوانيا ولااتفيا إلى حلف الأطلسي)، رغم تصورات روسيا من أن إنضمام هذه الدول إلى عضوية الناتو ربما يشكل تهديداً لأمنها القومي وقد يثير أيضاً إشكالية في العلاقات بينها وبين الغرب<sup>(١٥)</sup>.

### ٣- مقومات جديدة للسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين:

#### ٣-١- المقومات الجيوسياسية:

روسيا هي مفترق طرق بين أوروبا وآسيا. إنها تظهر هذا الموقع الجغرافي السياسي المهم. من حيث المساحة، تعد روسيا أكبر دولة في العالم، حيث يبلغ تعدادها أكثر من ١٧ مليون كيلومتر مربع (أي أكثر من تسعة أضعاف العالم). يمتد على ١٠,٠٠٠ كم من الغرب إلى الشرق<sup>(١٦)</sup>.

#### ٣-٢- المقومات الاقتصادية<sup>(١٧)</sup>:

هذه المنطقة الشاسعة غنية بالموارد الطبيعية المهمة، حيث يوجد حوالي ٢٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و ١٢٠ ألف نهر من ١٠ كم أو أكثر، وأهمها نهر الفولجا، وأطول نهر في أوروبا، ونهر لينا. هناك ٢ مليون بحيرة طازجة ومالحة، وأهمها بحيرة بايكال، أكبر وأعمق بحيرة في العالم، بعمق ١٦٢٠ متر، بطول ٦٣٦ كم، ومتوسط عرض ٤٨ كم، وحوالي ٢٠% من احتياطات العالم من المياه العذبة عند ٢٣٠٠٠ متر مكعب. كما تطل روسيا على العديد من البحار، وأبرزها بحر قزوين، أكبر بحيرة مالحة في العالم. تحتوي هذه البحار على العديد من الموانئ المهمة، خاصة على بحر البلطيق، على بحر بارنتس في الشمال، على البحر الأسود، وعلى فديتك على المحيط الهادي.

وجعلت هذه العوامل الجغرافية القيادة الروسية الجديدة تعطي الأولوية لسياستها الخارجية الجديدة وفقاً للبيانات الجيوسياسية، وليس وفقاً للبيانات الإيديولوجية التي إنهارت. أقرت هذه القيادة بأهمية هذا الجانب الجيوسياسي في بلدها كقلب العالم الأوراسي.

### ٣-٣- المقومات الإستراتيجية والعسكرية:

لأكثر من نصف قرن، كانت روسيا قوة عسكرية كبيرة مساوية لأميركا وأعلى من الأسلحة التقليدية. وقد ورثت ذلك الأسلحة المختلفة، وخاصة ترسانتها النووية الإستراتيجية<sup>(١٨)</sup>: ٩٠% من القوات النووية الإستراتيجية، و ٨٥% من الأسلحة النووية التكتيكية، و ٨٥% من القوات البحرية، و ٥٨% من القوات البرية، و ٧٩% من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، و ١٠٠% من الغواصات النووية، و ٩٠% من قاذفات بعيدة المدى، وأكثر من ١٢٠٠٠ رأس نووي إستراتيجي<sup>(١٩)</sup>. في التدهور العام، شهدت روسيا تدهورًا واضحًا في جيشها وتراجعًا في قدراتها البحرية. ومع ذلك، ومع إنضمام بوتن إلى السلطة، فقد أولى الاهتمام لإعادة تنظيم الجيش والأسطول، مما مكن روسيا من استعادة قدراتها العسكرية والحفاظ على مصالحها ومكانتها كقوة عظمى. على الرغم من أن الصناعات العسكرية ومبيعات الأسلحة كانت من بين الأكثر تضررا من انهيار الاتحاد السوفييتي، وأنها عانت كثيرا من تراجع الطلب الداخلي والخارجي والفوضى على نطاق واسع، والارتباك والفساد في تعاملات الحكومة مع الصناعة العسكرية في جميع أنحاء التسعينات. على الرغم من هذا، فقد كان قطاع قادرة على الحفاظ على وحتى تستعيد أهميتها من خلال بيع الأسلحة الأجنبية، التي أصبحت حجر الزاوية للاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠. وقد أصبح مصدرا هاما من مصادر الدخل القومي وأداة لتعزيز مكانة روسيا في الساحة الدولية. روسيا هي السلاح الثاني في العالم. على سبيل المثال، رائد فضاء الأول هو الروسي، ونسبة المتعلمين في روسيا ٩٠%، وروسيا هي دولة متقدمة في هندسة الصواريخ والمعادن، ولها نخبة من العلماء واسع جدا والمهندسين في علم الرياضيات والذرة، حيث الروس هم أفضل عدد في العالم وكفاءة<sup>(٢٠)</sup>.

### ٤- مراحل تطور السياسة الخارجية للرئيس بوتين:

بدأ بوتين نشاطه الدبلوماسي، رئيسا لروسيا الاتحادية، بزيارة إلى لندن في نيسان عام ٢٠٠٠، حيث سرعان ما كشف عن رغبة كبيرة بتوثيق العلاقات مع الغرب (الولايات

المتحدة الأمريكية، منظمة حلف شمال الأطلسي، الاتحاد الأوروبي)، وسار بوتين  
على درب المراحل التالية:  
المرحلة الأولى: (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤):

تسلم فلاديمير بوتين السلطة في روسيا الاتحادية، وهو مدرك بوضوح أن  
العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة قد أصبحت بمجملها عملية تنافسية، وأن على  
روسيا الاتحادية أن تعبر عن نفسها كقوة عظمى.

ولقد اختلفت رؤية بوتين لعلاقات روسيا الاتحادية الخارجية عن رؤية<sup>(٢١)</sup> وزير  
الخارجية الروسي السابق يفغيني بريماكوف، وبدا واضحا أن لدى الرئيس رفض  
للحالة - (غير المنتجة COUNTER PRODUCTIVE) للواقع التنافسي - التي  
تصورها بريماكوف حول وضع روسيا في عالم العلاقات الدولية بعد حقبة الحرب  
الباردة، فضلا عن الهوة الواسعة بين لغة الخطاب الدبلوماسي وبين الوقائع على  
الأرض.

وإنطلق الرئيس الروسي من فكرة أن روسيا القوية يجب أن يكون اقتصادها قويا  
لتنتمكن من فرض نفسها على الساحة الدولية، وذلك استنادا إلى تصور السياسة  
الخارجية الذي تم اعتماده في حزيران ٢٠٠٠ والذي كان يقضي باعتبار الولايات  
المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية شركاء حتميين. فواشنطن ما تزال القوة  
الأساسية في مجمل المنظمات المالية والتجارية العالمية، أما الاتحاد الأوروبي فهو  
الشريك التجاري الأول لروسيا، وبالتالي فالطرفان أساسيان في سعي موسكو نحو  
الدخول في منظمة التجارة العالمية.

واعترف الرئيس فلاديمير بوتين أن القيام بالإصلاحات الداخلية وتبني سياسة  
تحديث البلاد يتطلب إيجاد تكامل واسع بين اقتصاد بلاده المنهك، وبين الاقتصاديات  
العالمية القوية، وأن روسيا الاتحادية ما تزال بحاجة للغرب، الذي هو المصدر الرئيس  
للتقنيات ورؤوس الأموال والخبرات العالية في المجالات التي يتطلبها التحديث<sup>(٢٢)</sup>.  
وتبعاً لذلك فقد طورت موسكو مواقفها تجاه الغرب عامة، والولايات المتحدة  
الأمريكية بشكل خاص وبطريقة ملحوظة مثل:

- تخفيف اللهجة بشأن التعددية القطبية في اللغة الدبلوماسية.
- الاعتراف بعدم واقعية التعادل العسكري الاستراتيجي.
- التخلي عن المعارضة المستمرة للسياسة الأميركية، ومن ثم تطورت الأمور إلى مناخ هادئ في العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة في حزيران ٢٠٠١ إثر لقاء بين الرئيس بوتين والرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش **George W. Bush** (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، وسمحت هذه الواقعية الروسية بفتح آفاق في تطوير الشراكة مع دول والاتحاد الأوروبي بما في ذلك توريد الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا الغربية.

لقد أراد الرئيس الروسي تطبيع العلاقات السياسية لبلاده للابتعاد بها عن أن تعامل بصفة (المتوسل) في علاقاتها الخارجية وأيضاً خلق انطباع قوي لدى الغرب بأن روسيا الاتحادية هي بلد غير قابل للتشردم، وأنها دولة عظمى أخرى بدلا من الاتحاد السوفييتي السابق.

واعتمد بوتين في رسم سياسة بلاده الخارجية على خصوصيتها من حيث أنها قوة عالمية تستند تاريخيا إلى إتساع رقعتها الجغرافية كجسر يمتد بين القارة الأوروبية والقارة الآسيوية، إلا أن التمدد الغربي في مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق، أثار حساسية عند النخبة الروسية، واعتبر بمثابة تدخل خارجي، فالسيطرة على هذه المناطق تهدد هوية روسيا الأوروآسيوية، وتقلص من دورها الإقليمي والعالمي، فضلا عن تهديدها للأمن الروسي.

وبدأت الشكوك تساور روسيا من نوايا الغرب ومن ثم أدركت أن هذا الغرب لا يكتفي بها ضعيفة، بل يسعى إلى المزيد من تطويقها، بينما هي تطمح إلى الاعتراف بها كقوة عظمى من قبل الغرب بالذات. إن عدم حصول روسيا على ذلك، كان ناجما عن عدم وجود رغبة غربية حقيقية بالإعتراف بروسيا كقوة عظمى انبثقت من ضعف الثقة الغربية بالرغبة الروسية للاندماج في المجتمع الغربي، فالرؤى الروسية التي تبلورت خلال السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، كان مفادها، أنه لا ينبغي لروسيا أن تتشبه بالغرب أبدا<sup>(٢٣)</sup>.

وكانت التصورات الروسية حول السياسة الخارجية قد عبر عنها وزير الخارجية الروسي الحالي سيرغي لافروف (Sergei Lavrov) بالقول، إن سياسة روسيا في ولاية الرئيس فلاديمير بوتين الأولى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، اتسمت بتوجهات خارجية تلبية لضرورات الداخل الروسي، وهى موجهة نحو حوار منفتح وتعاون مع بقية دول العالم، وفى الحقيقة انطوت رؤية بوتين الإصلاحية على طموحات كبيرة في مجال إعادة هببة الدولة والنهوض الاقتصادي والتصدي للنزعات الانفصالية ومحاربة الفساد ومظاهر الجريمة المنظمة وفق رؤية أخذت في الاعتبار الظروف الداخلية للمجتمع الروسي، والمتغيرات القائمة في الساحة الدولية في آن واحد مع التركيز على بناء نظام حكم مركزي قوي ومهيمن ومن ثم العمل وبشكل منظم لاستعادة مكانة روسيا الدولية عبر تفعيل الخطاب السياسي الخارجي لروسيا وإعطاء أهمية أكبر للمسائل المتعلقة بالأمن القومي<sup>(٢٤)</sup>. كان مفهوم الأمن القومي، قد شكل المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية التي تم اعتمادها في النصف الأول من العام ٢٠٠٠، والتي كانت تشير إلى الرغبة الروسية بالاعتراف العالمي بحقها في استعادة المواقع التي فقدتها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، لذا ركز الرئيس الروسي على تطوير دور بلاده في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية استنادا إلى التصورات الآتية<sup>(٢٥)</sup>.

**الأول:** إنه إذا استمر توسع حلف الأطلسي شرقا من روسيا، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

**الثاني:** إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان.

**الثالث:** ستعمل روسيا على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان بما عرف بالتوجه الأوراسي في السياسة الروسية.

بينما كانت السياسة الخارجية الروسية أسيرة للواقع الأوراسي الذي انتهجه بريماكوف، أصر بوتين على أن تنضم روسيا إلى الأمم الغربية، إلا أنها يجب أن

تفعل ذلك من خلال رؤيته الخاصة. وحسب رأي الرئيس الروسي أن بلاده في القرن التاسع عشر كانت قوة عظمى، ولكي تكون كما كانت فإن عليها التخلي عن أفكار سابقة مثل كونها مركزا إيديولوجيا وأنها كتلة جغرافية أوراسية.

وأدت هجمات الحادي عشر من أيلول - سبتمبر سنة ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحول فاصل في الإستراتيجية العالمية الأمريكية وذلك بتحولها نحو الحرب الهجومية، واعتبار (الإرهاب) بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، ودفع ذلك باتجاه إحداث تحول في سعي بوتين لاستثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل في السياسة الروسية للحصول على دعم غربي من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة ما وصفته بـ (الإرهاب) أملا في دعم أمريكي للحرب الروسية في جمهورية الشيشان، فضلا عن التخلص من النظام الأفغاني المناوئ لروسيا (نظام طالبان)، ومن ثم الحصول على دعم اقتصادي أمريكي.

وبناء على ما تقدم لم تعارض روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان الذي بدأ في تشرين الأول عام ٢٠٠١، وقدمت بعض التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية من أجل استخدام قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، يسهل منها غزو أفغانستان، ووقع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في نفس العام (٢٠٠١) على (الإعلان المشترك المتعلق بالعلاقة الإستراتيجية الجديدة)، والذي تحدث عن الحاجة إلى (تنفيذ عدد من الخطوات التي تهدف إلى تعزيز الثقة وزيادة الشفافية في مجال الدفاع الصاروخي)، وفي هذا الإعلان تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على دراسة المجالات المحتملة للتعاون الدفاعي بما في ذلك توسيع المناورات المشتركة المتعلقة بالدفاع الصاروخي<sup>(٢٦)</sup>.

غير أن روسيا ما لبثت أن تراجعت عن توجهاتها هذه استنادا لعوامل عدة، أهمها السياسة الإنفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والتي لم تبال كثيرا بالدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في آذار عام ٢٠٠٣، أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو،



وحاول بوتين المزج بين التوجهين الأورو - أطلسي، الأوراسي الجديد في سياسة جديدة أملا في أن تحقق لروسيا المكانة الدولية، دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا. في الواقع، لم يرغب بوتين بالقطيعة مع واشنطن، وكان واضحا أنه لا يريد أن ينأى بروسيا عن الغرب. وظل الرئيس الروسي حريصا على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على قدم المساواة، هذه الشراكة التي تصورها بوتين أن من شأنها الحفاظ على قدر ممكن لروسيا كقوة عظمى مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع أجزاء أخرى من العالم<sup>(٢٧)</sup>.

#### المرحلة الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٨):

جعلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من روسيا شريكا أمنيا كبيرا بالفائدة بالنسبة للغرب، مما سمح للرئيس الروسي بتبرير سياسة التعاون مع المحور الأورو - أطلسي بحجج لها مصداقيتها بنظر النخبة الروسية، لاسيما مع توافر قناعات بأن عجلة التطور الاقتصادي لروسيا ليس أمامها من خيار غير التعاون المرن في علاقاتها مع البلدان الصناعية المتقدمة، وفي نفس الوقت، فإن أحداث ١١ سبتمبر أعطت المجال للاتحاد السوفييتي السابق موقعا له الأولوية في اهتمامات المؤيدين لتوجهات المحور الأورو - الأطلسي الأمنية، الأمر الذي دفع روسيا للعودة إلى بعض مواقفها السابقة برفض أي تدخلات للقوى الخارجية في ما تعتبره مناطق جوارها المباشر الجغرافية. رغم أن الرئيس فلاديمير بوتين واصل استراتيجيته الهادفة إلى استعادة بلاده موقع قوة عظمى، إلا أنه لم يكن يرغب بالواجهة مع الغرب، إذ أن بلاده لم يكن ينقصها مثل هكذا إشكاليات آنذاك، فضلا عن عدم قدرتها على تحمل أعباء هكذا مواجهة، لكن بالمقابل بدأت روسيا وإعتبارا من عام ٢٠٠٥ بتخفيض اعتمادها على القروض الغربية.

وأدى ارتفاع أسعار النفط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ إلى وفرة كبيرة في العائدات المالية لروسيا، مكنتها من زيادة هامش تحركاتها لأجل المزيد من النهوض واستعادة ما يمكن من مكانتها العالمية، فالحديث عن ضرورة

الإصلاح الاقتصادي والمزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي كانت لها الأولوية وفق ما ورد في الخطاب السنوي الذي وجهه بوتين إلى مجلس النواب في ١٦ نيسان ٢٠٠٤. لقد بقي الرئيس مقتنعا بأن الحوار النشط مع الغرب، هو أفضل - لبروز الدور الروسي العالمي - من سياسة المواجهة، غير أن الانفراد الأمريكي بغزو العراق وتجاهل الدور والمصالح الروسي جعل روسيا تعيد النظر بتوجهاتها كما ذكر سابقا، وفي هذا السياق صار ممكنا بنظر بوتين العمل على تغليب المصالح الروسية مع الاتحاد الأوروبي وتجاوز التوترات في علاقات روسيا مع الاتحاد الأوروبي، أي الصيغة التي تم تطويرها في ٢٠٠٠-٢٠٠١ فالحفاظ على الشراكة مع الجماعة الأورو-أطلسية وترسيخها كانت تعني بنظر موسكو الحصول على إمكانية أكبر لتركيز الجهود في مجال الاتحاد السوفييتي السابق الذي أعطاه بوتين أهمية في السياسة الخارجية، واعتبره منطقة مصالح حيوية بالنسبة لروسيا<sup>(٢٨)</sup>.

ولقد إنتقد الليبراليون الروس الصلابة التي واجهت بها روسيا الغرب في بعض الأحيان خصوصا سياساتها المالية لبعض الأنظمة التي تثير إشكاليات في العلاقات الدولية حسب التوصيف الغربي منها على سبيل المثال (إيران - كوريا الشمالية - كوبا)، إذ تصور الليبراليون أن من شأن تلك السياسات أن تعيد للأذهان توجهات الكريملين في الحقبة الشيوعية، بينما عبر القوميون المتطرفون عن شعور بالرضا عن تلك السياسات.

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي ايفانوف **Sergei Ivanov** (٢٠٠١-٢٠٠٧)، قد أرسى نمطا جديدا في الفكر السياسي الروسي لحقبة ما بعد الحرب الباردة، إستند على الآتي<sup>(٢٩)</sup>:

- الديمقراطية السيادية، بمعنى نظام سياسي ديمقراطي ولكن بسلطة مركزية قوية خاضعة للكرملين.
- اقتصاد وطني قوي.
- قوات مسلحة بعقيدة عسكرية ذات مهنية عالية.

شهدت السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الروسية عبر عن إدراك موسكو لماهية الهواجس الأمريكية من تسارع النمو الاقتصادي الروسي والنوايا الأمريكية تجاهها هكذا متغير وما قد ينجم عنه من استثمار الروس لفائض مالي في تعزيز القدرات العسكرية الروسية وبالتالي معاودة إحياء النفوذ الروسي في مناطق من العالم سبق لروسيا أن تخلت عنها. وتحققت التوقعات الأمريكية بحلول العام ٢٠٠٦ عندما نجحت موسكو في تسديد ديونها قبل أن يحين موعدها، وبالتالي وضعت روسيا نهاية لعزها المالي الذي عانت منه منذ العام ١٩٩١، وبهذا المعنى تمكن الروس من تحقيق السيادة المالية وما يعنيه ذلك من أهميه بالغة نحو استكمال السيادة السياسية ومن ثم الدخول بقوة في عالم السياسة الدولية واستعادة هيبة بلادهم التي فقدوها مع تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ (٣٠).

وحسب التوصيف الروسي كان إحباط مصالح موسكو وما يزال هدفاً أساسياً في السياسة الأمريكية، وأيضاً حسب التوصيف الروسي فإن القوة الروسية تتقدم، في حين أن القوة الأمريكية تشهد تراجعاً، وبالتالي بدأ الرئيس الروسي العمل على الانتقال بوضع بلاده من دولة تصدر الطاقة إلى دولة توظف هذه الصفة لإحداث اختلالات في العلاقات الدولية من ناحية إيقاف إمدادات الطاقة أو لفرض أسعار عالية مقابل موافقتها على تصدير الغاز إلى الدول المستهلكة، وبنفس هذه القوة حاول الرئيس الروسي توصيف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالعدائية في مناطق نفوذ روسيا في فضاء الاتحاد السوفييتي لتوجيه نقمة معارضية نحو الخارج مستثمراً في محاكاة المشاعر القومية للروس.

لقد عكست السياسة الخارجية الروسية أسلوب شخصية بوتين، وخلفيته وهواجسه، ورغم أن هناك تحولاً في السياسة الخارجية نحو الفضاء الأورواسي، إلا أن هذا التحول لم يكن على درجة كبيرة، أو على حساب التوجه الغربي حتى في ظل وجود سياسة نشطة تجاه رابط الدول المستقلة (٣١).

وكانت التدابير الاقتصادية تحتل الأولوية في جدول أعمال السياسة الخارجية، وهذه التدابير كانت تتبع أهدافا سياسية هي مزيج من السلطة والنفوذ في المجال السوفييتي السابق، في حين كانت النظرة الغربية إلى موسكو وما تزال في طور عدم الاستعداد للتنازل لإزاحة هامش اللامبالاة تجاه وجود الدولة الروسية، لذا فضل الرئيس الروسي وفقا لذلك، العمل بحذر وعلى نحو تدريجي في صياغة السلوك السياسي الخارجي، والانفتاح على العروض المعقولة والمقبولة من جانب البلدان الأخرى في إطار العلاقات المتبادلة أو تعزيز الشراكات الثنائية على إفتراض وجود الحد الأدنى من حسن النوايا لدى المقابل حسب التصورات الروسية.

وعلى ما تقدم تتمثل التوجهات الأساسية للرئيس بوتين في ولايته الرئاسية الثانية بالآتي<sup>(٣٢)</sup>:

- ✓ العمل على بناء القوة الذاتية الروسية، ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي في ١٩ تموز ٢٠٠٤ قال بوتين، في إشارته إلى المخاطر الراهنة: نصطدم في مجال التعامل مع رابطة الدول المستقلة بمنافسة سياسية واقتصادية من جانب بلدان أخرى، وعلى روسيا أن تقترح ومن ثم تشرع ببدائل فعالة في حل المسائل المشتركة مع جميع بلدان الرابطة. وفي خطاب له في أيلول ٢٠٠٤، قال الرئيس الروسي إن تفكك الاتحاد السوفييتي كان خسارة جسيمة للروس وأن الغرب يرغب بروسيا عاجزة وضعيفة.
- ✓ النظر إلى قوة روسيا على أنها المحدد الأساس لوضع الدولة الروسية في المسار المناسب لها، وهذه القوة تختلف في الشكل والمضمون عن النموذج الغربي.
- ✓ إن روسيا الاتحادية، دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية. لقد آمن الرئيس بوتين بفكرة أنه لن يتحدد وضع بلاده في العالم الحديث إلا بمقدار نجاحها وقوتها، وأن روسيا لن تتسامح مع أي محاولات من شأنها تغيير أنظمة الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات كانت سابقا سوفييتية مثل (جورجيا وأوكرانيا)، مما يعني بصورة واضحة رفض موسكو للأنظمة الديمقراطية في منطقة رابطة الدول المستقلة، إلا إذا كانت موالية لها.

وعلى أية حال فإن سياسة الرئيس بوتين الخارجية في ولايته الأولى على الأقل استمدت قوتها من تأييد كثير من الشعب الروسي وبنفس الوقت، كانت متجذرة في الاحتياجات الحقيقية لروسيا، وكانت منسجمة مع المزاج السائد في المجتمع الروسي، فقد نجح بوتين في جعل السياسة الخارجية لبلاده تتوافق بشكل كبير مع رؤية التيارات المحافظة ذات الماضي السوفييتي، والتي تشكل معارضة في البرلمان والمنضوية في النخبة السياسية الروسية.

ولقد تميزت السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين في كثير من الأحيان بالواقعية ومحاولة الالتزام بحقائق العلاقات الدولية، لكنها بنفس الوقت أرادت أن تدخل بقوة في صميم النظام الدولي ووفق شروطها، لكنها غالبا ما كانت غامضة بهذا المجال فهي تتراوح بين الرغبة بالإنضمام، وبين الرغبة في العزلة. ودائما ما يصف الروس بلادهم بأنها إمبراطورية عظيمة لكن هذه الإمبراطورية العظيمة ظلت حائرة في توجهاتها الخارجية في كثير من الحقب الزمنية، فكان هناك تقصى مستمر لماهية الهوية الوطنية الروسية.

إن العلاقة بين الهوية وبين السلوك السياسي الخارجي لروسيا إنما تمتد إلى أبعد من الإرث التاريخي للإمبراطورية من حيث أن تعدد الهويات يكشف عن حقيقة تشظي انتماءات المجتمع الروسي، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد تقلب السياسة الخارجية الروسية خصوصا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، فالأغلبية من النخبة السياسية تتفق على أن روسيا قوة عظمى، غير أنها تختلف في جوانب أخرى حول هوية البلاد وتوجهاتها الإستراتيجية، وبالطبع فإن هذه الاختلافات لها قنواتها التي تغذي مجالات السياسة الخارجية التي تأرجحت بين السلافية الغربية، وبين السلافية الأوراسية الأمر الذي دائما ما تسبب في إظهار رؤية ضبابية عن روسيا الجديدة<sup>(٣٣)</sup>.

على أي حال، لم يكن من شأن الولاية الثانية لبوتين أن تغير من خط الشراكة مع البلدان الغربية، وإن بدا هذا الخط يلحظ نوعا من عدم الخضوع الروسي للإملاءات الغربية، إلا أنه لم يبلغ حد التغلب على روح الشراكة. فالعوامل التي دفعت موسكو إلى التقارب مع الغرب لم تختف من اهتمامات القادة الروس الذين تولدت عندهم

قناعات مفادها أن مصالح بلادهم ينبغي أن يكون لها الأولوية على ما سوى ذلك من أفكار النظام السياسي السوفييتي السابق.

غير أن الواقعية التي تبناها الزعيم الروسي في إعطاء الأولوية لإعادة إعمار البنى والمؤسسات الروسية، نجدها قد تعززت بالطموحات الخارجية التي لم يكن ممكنا التخلي عنها في أوراسيا والعالم، وعلى الرغم من أن الاتجاه الاستراتيجي للنظام الدولي الذي ظهر على أنقاض الحرب الباردة كان واضحاً، لذا كان على روسيا الإسراع للالتحاق بهذا النظام والتكامل معه، لكن روسيا في عهد بوتين أرادت أن تدخل بهذا النظام كما كانت قوة عظمى وبشروطها الخاصة، إلا أنها لم تتمكن من استيعاب حقيقة أنه لم يعد هناك قطبان في العالم، بقطب واحد وبجانبه تتشكل أقطاب أخرى، لكنها بعيدة عن المنافسة على الأقل في المدى المنظور.

**٥- بوتين والإنتقال من حالة الصراع إلى حالة من التنافس في عالم العلاقات الدولية:**

فشلت أغلب زعامات الكرملين في الانتقال ببلادهم من أن تكون بحالة من الصراع إلى حالة من التنافس في العلاقات الدولية، ولكن بوتين إستطاع ذلك بنجاح بدرجة كبيرة، كما يلي:

#### **٥-١- التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

ترفض موسكو الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية، من خلال استراتيجيتها الخاصة مما أدى إلى المنافسة الكبرى التي تنطوي على العديد من القضايا بينه وبين الولايات المتحدة مثل القضية الأوكرانية والقضية السورية، التي تحولت تقريباً إلى حرب باردة جديدة وربما حرب في الشرق الأوسط، وكذلك منافسة شديدة لمصادر الطاقة للحفاظ على أمن الطاقة من ناحية، ومن ناحية أخرى، حماية روسيا لأمنها القومي ومصالحها في المنطقة خوفاً من السيطرة الأمريكية.

#### **٥-٢- الأزمة الأوكرانية:**

تخضع المصلحة الروسية في أوكرانيا لمجموعة من الدوافع، وأهمها:

أ- تحتل أوكرانيا مكانة هامة في أوراسيا؛ إنها دولة محورية قادرة على تغيير موقف روسيا من دورها روسيا، من دون أوكرانيا، ليست أيتا أو روسيا، وبدون روسيا لا يمكن أن تستمر في سعيها لإمبراطورية روسية، سيطرت موسكو على أوكرانيا بسكانها ومواردها الكبيرة البحر الأسود سيكون هذا عامل قوة في السياسة الخارجية الروسية<sup>(٣٤)</sup>.

ب- إن عمق الجغرافيا السياسية الواسعة والشاملة لأوكرانيا على مر السنين جعل من الضروري أن يكون جزءاً من أوروبا وجزء من آسيا، وكذلك صلة بين الفضاء الأوروبي والفضاء الآسيوي<sup>(٣٥)</sup>.

### ٣-٥- التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في أوكرانيا:

تعد منطقة أوراسيا موطناً لمعظم الدول التي تسعى إلى تنمية سياسية واقتصادية، بعد الولايات المتحدة أمريكا، حيث توجد أقوى الاقتصادات ومعظم البلدان في الأسلحة النووية والنووية هذه المنطقة، مثل روسيا والصين، هي أيضاً منطقة مكتظة بالسكان في العالم.

وهناك منافسة كبيرة بين واشنطن وموسكو حول هذه المنطقة، حيث تسعى موسكو للسيطرة عليها من خلال أوكرانيا هو الحل الوحيد بعد إنضمام العديد من دول أوروبا الشرقية إلى الغرب بينما تسعى واشنطن للسيطرة على أوكرانيا من خلال ربطها مع شراكة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي للحد من الطاقة الروسية. وفرضت الولايات المتحدة مجموعة من التدابير ضد السياسات الروسية، وأهمها<sup>(٣٦)</sup>:

أ- العقوبات الاقتصادية على موسكو، فضلا عن طرد روسيا من مجموعة الثماني الصناعية.

ب- جديد التحالف الأمريكي السعودي، ففي أبريل ٢٠١٤ ، قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لمعالجة القضايا بين الطرفين.

ج- تجديد التحالفات الغربية في جنوب وشرق آسيا، مثل: باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، اليابان على الرغم من أنها ارتبطت بالاتفاقيات الأمنية منذ الحرب الباردة،

إلا أن الخوف الأمريكي من روسيا خلال الأزمة أوكرانيا جعلتهم يؤكدون على هذه التحالفات.

#### ٥-٤- الأزمة السورية:

يتم تحديد ارتباط سوريا من خلال العوامل التالية:

أ- الضغط الأمريكي على سوريا بذريعة دعم الإرهابيين، والإعلان الأمريكي عن حصار محتمل سوريا وفرض عقوبات دولية عليها.  
ب- إتهامات واشنطن لدمشق بصنع أسلحة دمار شامل، وتخطيط أمريكا لتوجيه الضربات الاستباقية لسوريا.

ج- الضغط الإسرائيلي على سوريا وإنشاء نظام للعزلة الدولية.

د- اتهام المخابرات السورية بأنهم كانوا وراء إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، ومطالبة الولايات المتحدة بانسحاب القوات السورية من لبنان<sup>(٣٧)</sup>.

ويعود الاهتمام الروسي في سوريا إلى العلاقات الإستراتيجية الوثيقة بين البلدين فقد ألغت موسكو في يناير ٢٠٠٥ نحو ٨٠٪ من الديون السورية التي بلغت عشرة مليارات ونصف المليار يورو<sup>(٣٨)</sup>.

#### ٥-٥- التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في الأزمة السورية:

يعود التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في سوريا إلى مجموعة من العوامل، أهمها<sup>(٣٩)</sup>:

- ✓ تصاعد القوة الروسية.
- ✓ استمرار توسع الناتو.
- ✓ جودة القيادة الروسية التي تعتبر دور روسيا من منظور الدور القيصري أو السوفيتي وليس من منظور الشريك الغربي.
- ✓ الدعم الروسي لبرنامج إيران النووي ورفض جميع المطالب لإنهاء الدعم الروسي لإيران كبطاقة ضغط على الولايات المتحدة.



## ٦-٥- آسيا الوسطى:

وضعت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات تجاه المنطقة في سياق العلاقات وسعت روسيا لربط هذه الدول بمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية كانت الدول المتاخمة لبحر قزوين، باستثناء إيران، فعمدت روسيا إلى الأتي<sup>(٤٠)</sup>:

- ✓ التعاون مع إيران كدولة تعارض سياسات الولايات المتحدة في المنطقة و عملت على بناء الجسور التعاون الروسي الإيراني وتعزيز العلاقات بينهما.
- ✓ العمل على تطوير خطط التعاون والتطوير والاقتراب من دول بحر قزوين.
- ✓ تشجيع دول المنطقة على المرور عبر أنبوب روسي عبر الأراضي الروسية، ومنع أي محاولات لنقل إمدادات الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية.
- ✓ العمل على الحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة لتجنب التوترات العرقية التي تسبب التوترات الحدود.

أما بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن اهتمامها بالمنطقة يستهدف تلبية الحاجيات الطاقوية للاستهلاك الأمريكي، إذ يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو ٧,٥ مليون برميل يوميا، وهو ما يشكل حوالي ٨,٢% من الإنتاج العالمي. كما تبلغ الاحتياطات الأمريكية من النفط نحو ٤,٣٠ مليار برميل بنسبة تبلغ ٩,٢% من الاحتياطي العالمي. ومن المتوقع أن يزيد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو ١٧,٢٩ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٥ بزيادة سنوية تبلغ ٧,١% في المتوسط، وهو ما ٣ جعلها تسعى لتأمين نحو ٦٨% من الطاقة بحلول ٢٠٢٠<sup>(٤١)</sup>.

## ٧-٥- العلاقات الأوروبية:

### ● الحرب الجورجية:

تظهر هذه الحملات العسكرية توتر العلاقات العامة الأوروبية، لأنها أثرت على المسار العلاقات بين حلف شمال الأطلسي وروسيا في عام ٢٠٠٨، التي اعترفت بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا كدولتين مستقلتين في جورجيا، حيث كان الاعتراف رداً

على إعراف الغرب باقليم كوسوفو واستقلاله عن صربيا، وهنا تدخلت روسيا عسكريا في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا<sup>(٤٢)</sup>.

### ● الأزمة الاوكرانية:

إن التدخل العسكري في أوكرانيا وضمها لجزيرة القرم زاد من توتر العالقة بين الجانبين الروسي- والأوروبي حيث أدانت أوروبا هذا العمل وفرضت عقوبات اقتصادية على روسيا . وقامت بريطانيا بتعليق تعاونها العسكري في روسيا، حيث ألغت تدريبات بحرية بمشاركة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتواجد ٢ سفن حربية بريطانية في روسيا . وفي نفس الوقت أعلن الرئيس الروسي الحظر على استيراد الأغذية من الدول الأوروبية عام ٢٠١٥ مما أدى إلى زيادة حدة الأزمة الزراعية في الإتحاد الأوروبي. وفي فبراير من ٣ عام ٢٠١٧ قام بتمديد هذا الحظر إلى غاية ديسمبر من نفس السنة<sup>(٤٣)</sup>.

### ٥-٨- العلاقات العربية:

في عهد بوتين كان هناك تحول واضح في العلاقات الروسية مع دول المنطقة. فبعد إندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا في مارس ٢٠١١ ، وقفت روسيا إلى جانب النظام. وعلى الرغم من الانتقادات المكثفة التي تعرض لها، ورغم تعرض علاقاته مع بعض الدول العربية، إلا أنها أصرت على موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا، أو فرض المزيد من العقوبات عليها، التي تخشى أن يكون غطاء لغرض فرض مزيد من الولايات المتحدة. هيمنة في المنطقة، إذا عارضت (على مضض) تدخل حلف الناتو في ليبيا؛ ترفض بشدة تكرار التجربة في سوريا، لأن هذا سيسمح بوجود موطئ قدم أمريكي في قلب سوريا بعد الإطاحة بالنظام حدث في العراق. أثار هذا الموقف الروسي غضب قطاعات كبيرة من الجمهور العربي، الأمر الذي اعتبره موقفاً غير إنساني، وبأنه يوفر غطاء للنظام السوري للمضي قدماً في قمعه الدموي للانتفاضة السورية. روسيا، في هذا الموقف ، مصممة على حماية مصالحها الإستراتيجية في واحدة من أهم مناطق العالم، وفي بلد يعتبر حليفاً لها. تمثل التجارة الروسية السورية ٢٠٪ من إجمالي التجارة الروسية الروسية. في سوريا إلى حوالي

٢٠ مليار دولار. من ناحية أخرى، القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، وهي موجودة وفقا للاتفاق القديم بين البلدين الذي يعود إلى عام ١٩٧١ ، لكنها استمرت في تكلف روسيا إعفاء سوريا من الديون بلغت ٩.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ، بعض المرافق في اللاذقية. سوريا واحدة من الدول المهمة لسوق السلاح الروسي. تتعاقد سوريا مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة ٤ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٣. إذا كانت روسيا تدعم سوريا الآن، كانت سوريا من بين عدد قليل من الدول التي أعلنت دعمها للعمليات العسكرية الروسية في جورجيا في عام ٢٠٠٨ ، ودعمها للسياسات الروسية في المجال الداخلي. الصراع في داغستان والشيشان. لكن هذا لا ينفى إمكانية تغيير موقف روسيا، خاصة إذا كان يستشعر إنهيار النظام القريب وهو متأكد من أنه لا يراهن على بقائه<sup>(٤٤)</sup>.

وحول موضوع السودان، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية: إن روسيا لا تعتبر تشديد العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على السودان ضرورية. مضيفا أنه يجب تشديد العقوبات. يجب استخدام العقوبات الحالية بشكل أكثر فاعلية لضمان حظر صادرات الأسلحة إلى دارفور من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مؤكدا أن موسكو تصدر أسلحة للسودان بموجب القانون الدولي، وتضمن استخدام هذه الأسلحة في دارفور، من خلال آلية السيطرة على المستهلك الأخير لهذه الأسلحة<sup>(٤٥)</sup>. أما بالنسبة للموقف الروسي بشأن انفصال جنوب السودان، فقد إترفت روسيا بالدولة الجديدة، دعت إلى تطبيع العلاقات مع الجار الشمالي، وتجنب المواجهات العسكرية بين البلدين، والحلول السلمية للمناطق المتنازع عليها مثل أبيي، بين الأطراف بدلا من السلاح.

وكان موقف روسيا من الربيع العربي باراجماتي. على عكس الحقبة السوفيتية التي كانت فيها موسكو الداعم الرئيسي لجميع الثورات الشعبية وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تدعم روسيا علناً الثورة والثوريين في أي بلد عربي. وقد صممت موسكو عن الأحداث حتى النضج، ووضوح الصورة كما حدث في تونس ومصر، أو وقفت

موقف الحياد أو إتباع حذرة، كما هو الحال في اليمن والبحرين. بينما عبر عن مواقف لصالح السلطة الحاكمة في ليبيا، وكان هذا الدعم أوضح في حالة سوريا. لكن في الوقت نفسه، كانت موسكو حريصة على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع المتمردين، في محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن، والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفهم، ولضمان الاستقرار الداخلي والإقليمي. الدول العربية. بهدف الحفاظ على علاقاتهم مع الدول في خضم الثورات، بغض النظر عن سيسيطة على السلطة ويسود في نهاية المطاف.

## المراجع:

- (<sup>1</sup>) نيرفانا شوقي، روسيا تغير الأسماء واستمرار السياسات، مجلة الديمقراطية، السنة الثامنة، عدد ٣٠، ابريل، ٢٠٠٨، ص ١٤٧
- (2) Patricia Foucart et Bruno Ruffin, " **Russia in Recomposition, Zoom geo**", (Paris: Ellipse Marketing, 2004), p. 38.
- (٣) نجم الدليمي، الاقتصاد الروسي وسياسة (العلاج بالصدمة) ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في عملية الانهيار الاقتصادي، موقع الناس الإلكتروني (١ أيار/مايو ٢٠٠٩)، [http://al-nnas.com/article/n\\_dulemi/1k.htm](http://al-nnas.com/article/n_dulemi/1k.htm).>
- (4) Volha Charnyash, " **Foreign Policy Under Boris Yalstin**", (USA: 2008), P. 14.
- (٥) بول ماري دولا غوس، روسيا تبحث عن دور جديد، مقال علي الرابط الإلكتروني: <http://www.mondiploar.com>
- (٦) ليم نصار، روسيا كقوة كبرى " المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد (٢٠)، (بيروت: ٢٠٠٨)، ص ٢٢.
- (7) Bobo Lo, " **Russian Foreign Policy In Post Soviet Era**", (GREAT BRITAIN: 2002), P. 13.
- (8) Antje Kastner, " **The Domestic Dimension Of Russian Foreign Policy 1991-2008**", (BOON: 2008), P. 39.

(9)richard sakwa: "new cold war or twenty years crises? russian and international politics", **journal of international affairs, (london: 2008), vol, 84, no, 2, p. 244.**

(١٠) تحدث أصحاب المصالح الاقتصادية وأصحاب شركات السلاح الروسية عن أن كبرياء (amour) روسيا قد تعرض للإهانة (slighted) عندما لم يتم التعامل معها كما يليق بها كدولة عظمى إبان تحولها من النظام الشيوعي إلى النظام الديمقراطي، فعلى طول فترة النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي ظلت المخاوف الغربية قائمة من معاودة الروس لسياساتهم التاريخية (التوسع - الاستبداد) فيما راحت روسيا تبحث توافق مع ظروفها المستجدة وبما يحمي حدودها وأمنها القومي، للتفاصيل ينظر إلي:

Steven e. Miller: "moscow's military power: russia's search for security in an age of transmission", p. 3

على الرابط الإلكتروني:

<http://mitpress2.mit.edu/books/chapters/026263305intro1.pdf>

(11)yuri. E. Vedorov," **Buffin And Buffons: Different Strains Of The Thought In Russia**", (LONDON: 2006), P. 4.

(12)E. Graham," **Russia's Decline And Uncertain Recovery**", (washington: 2002), p. 70 .

(١٣) استندت التصورات الهندية في رؤيتها لحقبة ما بعد الحرب الباردة أن روسيا الاتحادية الناشئة لن تكون قوة عالمية مثل ما كان عليه الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان قطبا عالميا، لكنها يمكن أن تكون قوة إقليمية ما يعني أن المراهنة على العلاقة معها بمدى أكبر سيؤثر على العلاقة مع الأمريكيين وهذا ما لا ترغب به الهند، لذا فقد قبل الروس بمستوى من العلاقات مع الهند وفق الرؤى الهندية..... ينظر:

Amresh Chandra:" Strategic Triangle Among Russia, China And India Challenges And Prospects", **Journal Of Peace Studies , VOL. 17, ISSUE. 283, APRIL 2010 , P. 53.**

(١٤) يصنف بوتين على أنه يمثل الجيل الجديد من السلاف المعتدلين الذين حاولوا العمل على تكييف المبادئ مع قواعد السلوك الدولي لأجل استشراف مستقبل يليق ببلادهم وفي إطار المعايير الدولية للتفاصيل.

(15) Stephen J. Blank: "Nato, Enlargement & Baltic States", Strategic Studies Institute, Us Army War College, NO, 18, 1997, (WASHINGTON: 1997), P. 11.

(١٦) موسى الزغبی، الجیوسیاسیة والعلاقات الدولیة: أبحاث فی الجیوسیاسیة وفی شؤون العلاقات الدولیة المتنوعة، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ١٠٠.  
(١٧) أحمد العلو، روسيا: قلب العالم يخفق من جديد، "مجلة الجيش اللبناني، العدد، ٢٦٢، أبريل، ٢٠٠٧.

(١٨) نورهان الشيخ، روسيا والعالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٣.  
(١٩) أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية: تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠، (أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١٢٥.

(20) R. Craig Nation and Dmitri Trenin, "Russian Security Strategy under Putin: US and Russian Perspectives", Strategic Studies Institute (November 2007), p.p. 25-26.

(٢١) استندت هذه الرؤية على فكرة أن روسيا يجب أن تظل على صورتها كقوة عظمى دولية مستقلة وإن لم تعاد الغرب وقاد هذا التوجه وزير الخارجية السابق يفيغيني بريمكوف، والذي قام خلال سنواته في الخارجية بإعادة الدور الروسي التاريخي في شرق أوروبا ووسط آسيا وتحقيق المصالح الروسية حتى وإن كان ذلك يعني الاصطدام بالمصالح الغربية واستفزاز الأمريكيين، لكن مع مجيء الرئيس بوتين في بداية الألفية تحولت روسيا نحو الانفتاح على الغرب ... للتفاصيل ينظر في ذلك:

andrie p. tsygankov: "Chang And Continuity I Russia's Foreign Policy" In Russia Analysis Digest Centre For Strategic & Security, NO, 109, MARCH 2012, (BREMEN: 2012), p.p. 9-10.

(22) Tatiana Zakaurtseva: "The Current Foreign Policy Of Russia", In Russia & Its Neighbors In Crises, Slavic Research Center, Editor By: Iwashita Akihiro, Hokkaido University, (JAPAN: 2007), p. 89

(23) Sergei Guriev: "Russia Attitude Towered The West", Center For Economic & Financial Research, No 135, December 2008, (USA: 2008), P. 10

(٢٤) روسيا بوتين.. السعي وراء المكانة المفقودة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ينظر الرابط الإلكتروني:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM>

(25)R.Craig Nation “**Russian Security Strategy Under Putin** “Strategic Studies Institute, (USA: 2007 ), P.3.

(26)Victoria Samson: “Prospects For Russian-American Missile Defense Cooperation” **In Contemporary Security Policy** , VoL , 28 , No , 3, 2007, (USA: 2007) , P. 501.

(27) R. CRAIG, **OP, CIT**, P. 4.

(٢٨) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ .

(29)Laszalo Poti: “Evolving Russian Foreign & Security Policy ” **Acta Slavica Laponica, Hokkaido University, Vol, 25**, 2008 , (JAPAN: 2008), p. 39

(30)Andrew c. Kuchins & lagor a. Zevelev, “Russian Foreign Policy: Continuity In Chanch, In **Washington Quarterly, Issue, 35**, Winter 2012, Center For Strategic And International Studies, Washington: 2012), P. 155.

(٣١) تتكون من الدول الآتية: بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقرغيزستان.

(32)Demitri Trenin, “**Russia S Spheres Of Interest, Not Influence**”, **Center For Strategic & International Studies, The Washington Quarterly**, October, 2009, WASHINGTON: 2009), P. 8.

(33)Demitri Trenin, **O p Cit.**, p.9.

(٣٤) زيغنيو بر يجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواست ارتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٩، ص٤٦ ،

<http://www.ibtesamh.com/showthread-t-156372>

(35)DanialHtton , "Did the Orange Revolutions Change Ukraine’S Geopolitical Position Regarding Russia and West" , University of Leeds, **Polis Journal, vol.3**, 2010,p.4.

(3) جورجينا ثروت حلمي عزيز، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية- الروسية ٢٠١٣-٢٠١٥"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، ص ٧.  
(٣٧) س. غلوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، ترجمة: هاشم حمادي، (دمشق: دار الهدى، ٢٠١٢)، ص ص ٧٨-٧٩.  
(٣٨) نزار عبد القادر، "روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب، متاح علي:

: <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>:

(٣٩) بسنت محمود السمان، أثر العلاقات الأمريكية - الروسية على السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، ٢٠١٥.  
(٤٠) عمر عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث السياسية، ٢٠١٤)، ص ١٥٣.  
(٤١) سليم ساطع على، "التواجد الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية"، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ١٣٨

(42) Carl Bilalt, "Russia the European Union, and the Eastern Partnership", EcerRige Series, p.7.

(٤٣) هندة رمحون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: عادة إحياء الدور العالمي، رسالة ماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٧م)، ص ٦٧.  
(٤٤) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢.  
(٤٥) عبد الغني سلامة، السياسة الروسية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية (مصر)، ع ١٥١، ٢٠١٢م، ص ١٨٨.